

أهالي دير الأحمر: قرارنا بإبعاد النازحين عن أرضنا لسلامتهم وسلامتنا

ص ٥

الديار

لبنانية - سياسية - مستقلة الحقيقة في كل دار

2000 L.L.

٢٠٠٠ ل.ل.

«كوبا أميركا» ٢٠١٩ في كرة القدم: البرازيل تستهل البطولة بفوز سهل على بوليفيا (٣-٠)

ص ٩

صفحة ١٦

www.addiyaronline.com

31 eme annee - N° 10821

Dimanche 16 Juin 2019

- الأحد ١٦ حزيران ٢٠١٩

السنة الواحدة والثلاثون - العدد ١٠٨٢١

ساترفيلد «مستعجل»... ولبنان «مُرتاب» من «الإغراءات» الأميركية «وعين» على المخيمات باسيل يُحرج الحريري بملف النزوح والمستقبل مُستاء

كتب ابراهيم ناصر الدين

عدم وجود رغبة لدى كافة الاطراف بالذهاب الى الحرب، لان «الانزلاق» اليها يتوقف عند الرغبة وانما عند تطورات غير محسوبة قد تؤدي الى المواجهة... في هذا الوقت يعود ملف ترسيم الحدود مع فلسطين المحتلة الى الواجهة من جديد في ضوء عودة منتظرة لمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاذني دابيد ساتفيلد الى بيروت مطلع الاسبوع المقبل آتياً من اسرائيل، للقاء رئيس مجلس النواب نبيه بري واطلاعه على الاجوبة الاسرائيلية على «الثوابت» اللبنانية، وسط اصرار اميركي «مريب» على التسريع في الوساطة، ومخاوف من «قطب خفية» على وقع الترويج «لصفحة القرن»... وفيما يبدو ان الترسيم البحري مع سوريا سيشق طريقه بوساطة روسية في وقت قريب، صعد وزير الخارجية جبران باسيل مواقفه

(التتمة ص ١٤)

جدول أعمال روتيني فاجأ الأسواق التي تنتظر إجراءات اقتصادية من الحكومة المقاربة السياسية للملفات ستعطلها والحلول جزئية

بروفسور جاسم عجاقة

الإقتصادي خصوصاً أننا على أبواب بدء بحث موازنة العام ٢٠٢٠ والاستفادة من أموال سيدر.

بالطبع جرت العادة أن يتم طرح بنود من خارج جدول الأعمال (من صلاحيات رئيس مجلس الوزراء) إلا أن طرح بند بحجم الملفات الاقتصادية يتطلب أوراق ومستندات يتوجب دراستها من قبل الوزراء قبل طرحها على طاولة مجلس الوزراء.

■ مقاربة عملية للملفات الاقتصادية ■

جرت العادة أن أي ملف (اقتصادي أو غير اقتصادي) يُطرح على طاولة مجلس الوزراء هو موضوع تجاذبات سياسية وهذا أمر طبيعي بحكم أن مجلس الوزراء هو مجلس

(التتمة ص ١٦)

على طريق الديار

من غرائب الامور ان كل تصريحات الفعاليات السياسية تعلن انها تريد مصلحة اللبنانيين. الان ستعقد الحكومة جلسات مستمرة للتعيينات والرئيس الحريري سيأخذ حصة السنة كلها والوزير باسيل يعلن ان معظم التعيينات يجب ان تكون من حصة التيار والعهد القوي. اين امتحانات الكفاءة ولماذا المحاصصة؟ (الديار)

قالوا للشعب اللبناني انتظر الموازنة فهي الجائزة الكبرى لكم. والسؤال: ١- لماذا رفضوا اقرار الضريبة التصاعدية مثل الدول المتقدمة؟ ٢- لماذا تجاهلوا الاملاك البحرية والشاطئ ملك الشعب وتركوا شركات الخليوي ومرقا بيروت والمطار؟ ٣- لماذا تركوا عجز الكهرباء وهي اربع مليارات مع الباخرتين؟

شهيّب: مجلس شوري الدولة بات فيه «فتوشيين»

وناشد رئيس البلدية رئيس الجمهورية بالتدخل لوقف هذا المعمل، رافضاً «التوظيف المغنح» الذي يحصل، مشيراً الى أن الغاية منه استقدام مسلحين الى قطرة صهر البيدر، وجعلها منطقة خارجة عن القانون».

تحت شعار «صحة أولادنا ليست للبيع لا لعمل الموت» نفذ اهالي وبلدية عين دارة والمجتمع المدني اعتصاماً شارك فيها الوزير اكرم شهيب والنائب انيس نصار في منطقة صهر البيدر رفضاً «لإقامة معمل الموت العائد لبيار فتوش» بحسب ما قال رئيس بلدية عين دارة.

(التتمة ص ٤)

باسيل: الأكثرية في قضاء بشري ليست لنا.. وهذا ما يحقّنا على العمل ص ٤

زيارة باسيل الى بشري تتفاعل... وجعجج تنتقد «الإستلاء» على أهل المنطقة



علق مكتب النائب ستريدا جعجج على التعميم «المفاجئ» الذي صدر عن محافظ الشمال رمزي نهراً بتاريخ البارحة ١٤ حزيران ٢٠١٩ يعطي الإذن بتعليق اللافقات المرحبة بزيارة وزير الخارجية جبران باسيل الى منطقة بشري.

(التتمة ص ٤)

المستقبل: تصرفات باسيل تجعل من الدولة «دولة كل مين إيدو الو»

لبناني ان يتوقف عند مواقف الوزير باسيل، عندما يلجأ الى الخلط بين موقعه كوزير للخارجية وبين موقعه كرئيس لتسيار سياسي».

(التتمة ص ٤)

بيان شديد اللهجة من الأمن العام حول عودة النازحين

ينظمها الأمن العام وصدرت في حينه بيانات رسمية بشأنها، أو من خلال قيام السوريين بالاستفادة من التسهيلات الادارية لتسوية أوضاعهم القانونية في المراكز الإقليمية أو على المعابر الحدودية».

أصدرت المديرية العامة للأمن العام، البيان الآتي: «لوحظ في الآونة الأخيرة لجوء بعض الجمعيات والمنظمات المدفوعة الأجر وصاحبة المواقف المسبقة الدفع إلى تخفيف نشاطها «الإرتجالي» حول الحديث عن ملف النازحين السوريين وجعله موضوعاً للإجتار السياسي، خصوصاً بعدما نجح الأمن العام في تنظيم العودة الطوعية لأكثر من مئتي ألف نازح إما مباشرة بواسطة مواكب العودة التي

(التتمة ص ٦)

إحياء أول قداس في «نوتردام» بعد شهرين من الحريق



ترأس أسقف باريس ميشال أوبوتي، بعد ظهر امس أول قداس في نوتردام منذ الحريق الذي دمر قسماً من هذه الكاتدرائية قبل شهرين، وحضره نحو ٣٠ شخصاً فقط، نصفهم من رجال الدين. وقالت أبرشية باريس إن القداس لم يحضره مصلون «لأسباب أمنية واضحة»، لكن قناة «كي تي أو» الكاثوليكية قامت بنقل وقائعه مباشرة «ليتمكن المسيحيون من المشاركة فيه»، عن بعد. وقد بدأ القداس في الكنيسة الواقعة خلف الجوقة، وهو مكان تم تأمينه. واختير موعد هذا القداس في ذكرى تكريس مذبح الكاتدرائية.

وعدد من الكهنة ومتطوعون وأشخاص يعملون في الورشة وعاملون في أبرشية باريس. ولم تشارك جوقة معهد نوتردام في القداس، لكن قائدا الجوقة

والى جانب المونسنيور أوبوتي، حضر القداس خادم رعية الكاتدرائية المونسنيور باتريك شوفيه

قمة «التعاون وبناء الثقة في آسيا» تؤكد التزامها بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة



أكد المشاركون في «قمة التعاون وبناء الثقة في آسيا» من جديد التزامهم بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة على حدود الـ٤ من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وجاء في إعلان القمة الخامسة، والذي نشر على موقع الكرملين: «ما زلنا ملتزمين بحق الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة ضمن حدود الـ٤ من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتؤيد بقوة الدور التاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية كراعية للأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف».

كما أشار الإعلان إلى أن الوضع في الشرق الأوسط لا يزال يثير القلق. في هذا الصدد، يدعو المشاركون في مؤتمر «التعاون وتدابير وبناء الثقة في آسيا»، جميع الأطراف

(التتمة ص ١٢)

العراق: قصف يستهدف قاعدة لمستشارين أميركيين وواشنطن تمدد إعفائه من العقوبات المفروضة على إيران لـ ٩٠ يوماً

العقوبات المفروضة على إيران. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤول عراقي كبير قوله السبت «العراق ضمن تمديداً جديداً لمدة ٩٠ يوماً لاستيراد الطاقة الإيرانية بعد مفاوضات طويلة مع الولايات المتحدة حتى الأيام الأخيرة قبل انتهاء مهلة الإعفاء». وأوضحت الوكالة أن الإعفاء الأميركي للعراق هو الثالث على التوالي لإتاحة الفرصة لبغداد لاستيراد الكهرباء والغاز الإيرانيين.

النيران دون أي أضرار بشرية. الجدير بالذكر، أن قاعدة بلد الجوية، تتواجد بها القوات الأميركية ومستشارين التحالف الدولي ضد الإرهاب، بمحافظة صلاح الدين، وهي من القواعد الاستراتيجية والتي كان لها الدور البارز في عمليات تحرير المدن العراقية من سيطرة «داعش» الإرهابي. على صعيد آخر، مددت الولايات المتحدة الأميركية إعفاء العراق لمدة ٩٠ يوماً إضافية من

أعلنت خلية الإعلام الأمني العراقي، امس، سقوط قذائف هاون على قاعدة جوية، بمحافظة صلاح الدين، شمالي العاصمة بغداد. وأوضحت الخلية في بيان تلقته مراسلة «سبوتنيك» في العراق، أن ثلاث قذائف هاون، سقطت على قاعدة بلد الجوية «بتبعد ٦٤ كلم شمال بغداد»، وأشارت الخلية الى أن القذائف، أسفرت عن نشوب حرائق في الحشائش، مؤكدة إخماد

روحاني: إيران مستمرة في الالتزام بالإتفاق النووي ص ١٢

ترامب يؤكد جهوزيته لعقد مفاوضات مع إيران ص ١٢

الجيش السوداني يكشف من يقف وراء «المحاولة الانقلابية» ص ١٢

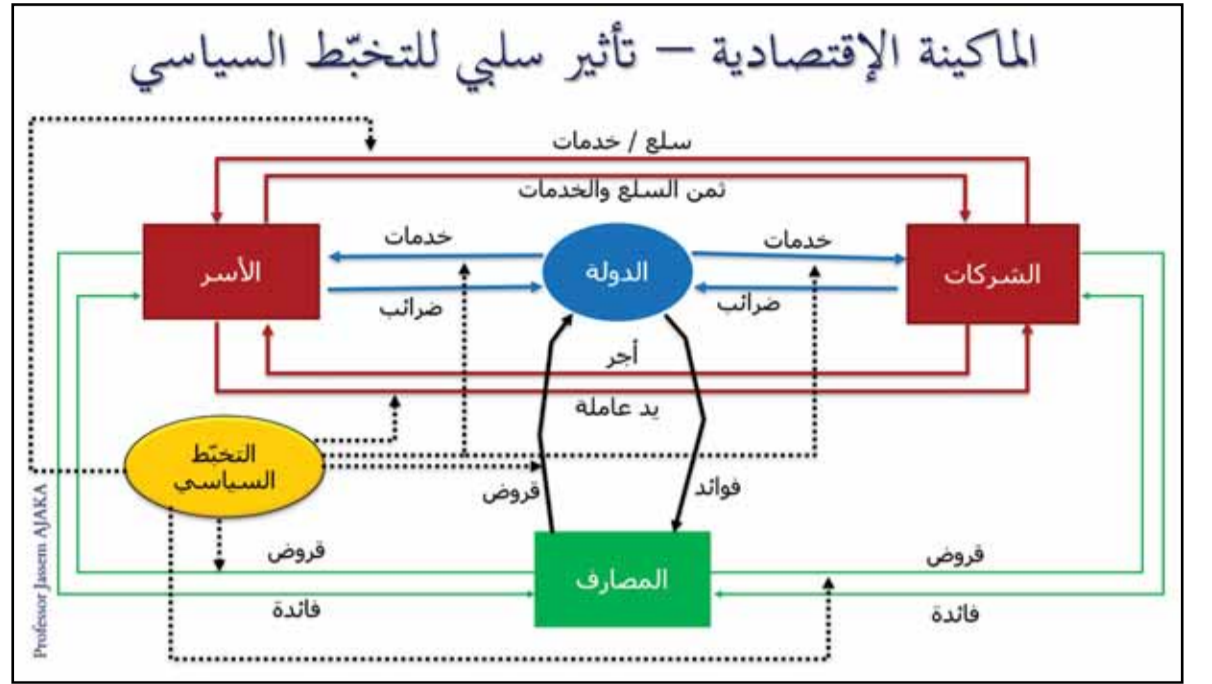
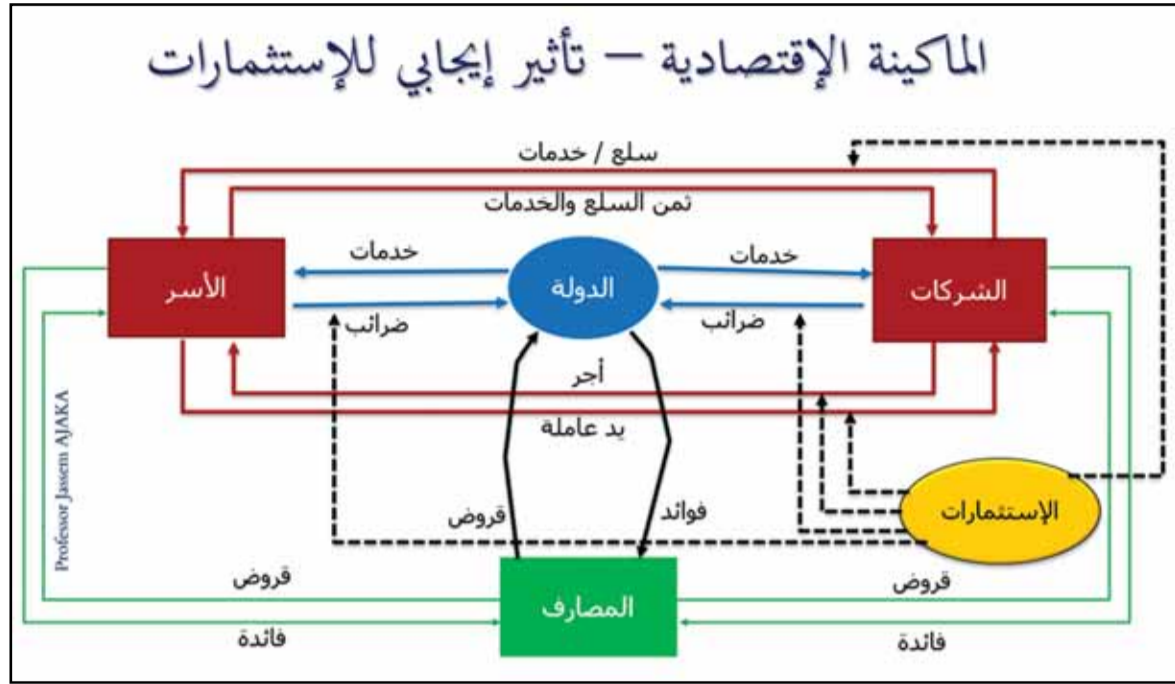
بوتين يشدد على ضرورة عودة اللاجئين السوريين ص ١٦

الإمارات عن هجوم الناقلات: لا أدلة كافية لإدانة دولة محددة ص ١٦



تتميمات

جدول أعمال روتيني فاجأ الأسواق التي تنتظر إجراءات اقتصادية من الحكومة المقاربة السياسية للملفات سبب إعطائها والحلول جزئية



إنشاء خزانات إستراتيجية. السياسة الظرفية محدودة في الوقت (مدى قصير ومتوسط) تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية: خفض البطالة، لجم التضخم، تحفيز النمو، وتوازن الميزان التجاري. هذه السياسة معروفة باسم المربع السحري للإقتصادي نيكولا كالدور. تزدى الوضع المالي لا يسمح للدولة بالقيام بالإستثمارات اللازمة لخلق فرص عمل للشباب اللبناني، من هنا نرى أن تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الإستثمارات الخاصة هو من أكثر الأمور الضرورية. والأهم يبقى خصخصة بورصة بيروت ليصبح الإقتصاد اللبناني من الإقتصادات التي تتمول من الأسواق المالية بدل إعتمادها الكلي على المصارف.

أما لجم التضخم فهو أمر يتناقض وتحفيز الإستثمارات، من هذا المنطلق يتم استخدام ما يسمى بالـ "Pulse Injection" لخص الأموال في السوق. الجدير ذكره أن مصرف لبنان برفعه للفوائد على الأمد القصير استطاع إمتصاص التضخم الناتج عن سلسلة الارتفاع والرواتب وإرتفاع أسعار النفط.

تحفيز النمو يتم من خلال السياسة الضريبية التي تستهدف قطاعات ومناطق معينة بهدف تحقيق الأهداف البعيدة الأمد في نفس الوقت الذي يتم تحفيز النمو على الأمد القصير. ولكن الأهم أنه يقوّي من الصناعة والزراعة التي مع رسوم على الإستيراد تُعيد التوازن إلى الميزان التجاري.

وتبقى مشكلة المالية العامة التي تعصف بمشروع موازنة العام ٢٠١٩ وحتمياً ستعصف بمشروع موازنة العام ٢٠٢٠. على هذا الصعيد، يتوجب القول إن الدولة اللبنانية فقدت الإنتظام المالي الذي يفرض أن يكون الميزان الأولي (أي إنتاج الماكينة الإنتاجية) أعلى من خدمة الدين العام. وللاسف هذا الأمر لم يحصل منذ ستينات القرن الماضي. لذا يبقى خفض العجز من خلال عودة الماكينة الاقتصادية (الميزان الأولي) وخفض الإنفاق (مكافحة الفساد) الممر الأساسي لخفض العجز. لذا وبهدف عدم أخذ إجراءات تذهب بعكس السياسة الاقتصادية، يجب على الحكومة معالجة الفساد بالدرجة الأولى (تهريب جمركي، تهريب ضريبي، أملاك بحرية ونهرية...) والموارد غير المستخدمة في الإقتصاد (الشقق الشاغرة، الحسابات المصرفية...) والأهم معالجة مشكلة الكهرباء.

في الختام يبقى القول أنه في لبنان، الحسابات السياسية تفوق الحسابات العلمية وبالتالي فإن أي إصلاحات هيكلية أو ظرفية تبقى رهينة التوافق السياسي.

بتركيز كبير للثروات والنشاط الاقتصادي في بيروت وجبل لبنان ونسبة فقر في الأطراف تفوق الـ ٣٦٪. من هنا تبدأ أسس السياسة الهيكلية مع هدف واضح خلق فرص عمل في هذه المناطق من خلال تطوير النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص. ولعقبة نوع الأنشطة التي يمكن القيام بها يتوجب القيام بعملية مسح للقدرات البشرية الموجودة في هذه المناطق بهدف القيام بتحليل «Value Chain Analysis» (يستخدم من قبل البنك الدولي) يسمح بإستخراج القطاعات التي من الممكن الإستثمار بها. مما يعني إلزامية وضع سياسية ضريبية مؤاتية في هذه المناطق بهدف جذب الإستثمارات في هذه المناطق وتوظيف عمالها. وبالتوازي مع هذا الأمر، يتوجب على الحكومة تأمين البنى التحتية اللازمة لهذه الأنشطة من طرق وكهرباء وغيرها.

يعاني لبنان من تخلف إقتصادي (يعرف بإستثمار جزئي للثروة الطبيعية والبشرية). وبما أن لبنان يحوي على العديد من المهارات العالية (في مجال التكنولوجيا والمعرفة)، لذا يتوجب على الحكومة وضع الأسس لبدء تخصص الماكينة الإنتاجية عبر تحويل إقتصاد المعرفة والتكنولوجيا إلى مكون مهم من الماتج الإجمالي المحلي. لهذا الهدف يجب خلق مجتمعات تكنولوجية على شكل السيليكون فاله تكون ملقاة الجامعات والشركات الخاصة (خصوصاً الصغيرة والمتوسطة الحجم) وذلك من خلال سياسة ضريبية مفضلة.

عجز هيكل في الميزان التجاري بحسب أرقام القطاع الخارجي، تشير إلى عجز يفوق الـ ١٧ مليار دولار أمريكي ويعود السبب إلى ضعف قطاعي الصناعات والزراعة. وهنا تبرز الإجراءات الهيكلية التي من المفروض على الحكومة إتخاذها وعلى رأسها تقوية القطاع الصناعي والزراعي مع تخصص في مجالات معينة. ويمكن إتباع منهجية تنص على تحديد أول ٢٠ سلعة يستوردها لبنان ومحاولة إنشاء مصانع لإنتاج هذه السلع أو أقله تجميعها. وهذا الأمر سيقلل من عجز الميزان التجاري ومعه عجز ميزان المدفوعات كما سيسمح بإنتاج وظائف للبنانيين مما يؤدي إلى إنماء إقتصادي.

على صعيد الثروة النفطية، يمكن ملاحظة غياب أي خطة لمواكبة عصر النفط والغاز والذي سترتب ملامحه الأولى بحلول العام ٢٠٢٥ هذه الخطة أساسها تحديد القطاعات التي ستأثر مباشرة من هذه الثروة (من خلال إعتمادها على النفط والغاز - مثل قطاع النقل) أو غير مباشرة (القطاعات الداعمة - مثل قطاع الفنادق). ثم على أساس هذا التحديد يتم وضع خطة تسمح لهذه القطاعات بمواكبة إنتاج النفط والغاز مثل

التطبيق على الأرض بعيد كل البعد عما قصده المشرع اللبناني، إذ نرى أن هناك تدخلاً للدولة على عدة أصعدة:

الأول: دورها المنصوص عليه في النظرية الاقتصادية وهنا نرى أن هناك تقصيراً هائلاً في التشريع، الرقابة، التنظيم وحتى العدالة الإجتماعية؛

الثاني: دور في الإنتاج وهو مخالف لمبدأ الإقتصاد الحر الذي يحصر النشاط الاقتصادي في الشركات أحد اللاعبين الإقتصاديين.

الثالث: دور غير منطقي تقوم به الطبقة السياسية من خلال إمتلاكها شركات تساهم في العملية الإنتاجية.

النتيجة على الأرض: الإقتصاد اللبناني في حال يرثي لها، والمالية العامة حدث ولا حرج.

الخطة الاقتصادية

العودة التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة لم تؤت ثمارها، وأخرها حكومة إلى العمل مع بيانها الوزاري المليء بالوعود. لذا ولتتمكن هذه الحكومة من الإيفاء بوعودها يتوجب إتباع ما سنطرحه تالياً.

السياسة الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة قرارات تأخذها الحكومة وتخدم الأهداف المعلنة التي وضعتها. هذه السياسة ومن خلال أهدافها تهدف إلى تحسين الوضع الإجتماعي للبلد خصوصاً تحقيق عدالة إجتماعية، تضامن وطني، تقليل التمايز بين الطبقات الإجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة. ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم السلطات عدة أدوات تُسمى السياسة الاقتصادية ولها عدة أوجه: السياسة المالية، السياسة الضريبية، السياسة الإجتماعية، السياسة النقدية، وسياسة الدخل. وتنقسم السياسة الاقتصادية إلى شقين بحسب البعد الزمني: سياسية هيكلية وسياسة ظرفية.

السياسة الهيكلية هي سياسة إقتصادية وإجتماعية هدفها التأثير الإيجابي على العوامل الأساسية للماكينة الاقتصادية والحياة الإجتماعية، وتكون نتائجها على الأمد البعيد. وبالتالي يمكن وصفها بإجراءات أتية مع نتائج بعيدة الوقت تهدف إلى تغيير عميق (هيكلية) في طريقة عمل الماكينة الاقتصادية بهدف تحسين هيكلية وأسس الإقتصاد. فعلى سبيل المثال، تعتبر الإستثمارات في التربية من خلال خلق إختصاصات جديدة نوع من أنواع السياسة الهيكلية لأنها تحسن عوامل الإنتاج وبالتالي تضمن تنافسية مُستدامة. إجتماعياً يعاني لبنان من لا عدالة إجتماعية كبيرة تتمثل

(تقمة ص ١)

سياسي. لكن ما هو غير طبيعي أن يتم تعطيل الملف في حال كانت التجاذبات قوية، إذ من المفروض أن يطغى الطابع العلمي على الملف وليس تأجيل البيت فيه لحين إيجاد توافق سياسي. في الواقع ما يجب عمله هو المخاطرة على دراسة الملف موضوع الخلاف ضمن مقاربة علمية تضمن نهاية سعيدة لمصلحة الشعب اللبناني.

لكن ما هو الملف الإقتصادي الواجب على الحكومة بهته؟ الجواب بسيط، إقرار خطة إقتصادية للنهوض بالإقتصاد اللبناني وتحويله من إقتصاد شبه ريعي إلى إقتصاد مُنتج. لكن عملياً ما هي الخطوات الواجب إتخاذها؟

نصت الفقرة ومن مقدمة الدستور أن الإقتصاد اللبناني هو إقتصاد حر. وعبارة «إقتصاد حر» هي عبارة مقتبسة من اللغة الأجنبية «الليبرالية الاقتصادية» والتي نشأت نتيجة أبحاث العالمين آدم سميث وديفيد ريكاردو اللذين اعتبرا اعتماد مبدأ حرية السوق هي الطريقة الأكثر فعالية لتعظيم النشاط الاقتصادي من خلال ترك اللاعبين الإقتصاديين (شركات وأسر) أحرار في نشاطاتهم الإقتصادية. وأصر الباحثون على منع أي تدخل من قبل الدولة يُزعزع هذه النشاطات (العجز المزمن في الموازنة والإقتراض من الأسواق هو نوع من أنواع التدخل الذي يُزعزع الإقتصاد).

التجارب التاريخية خصوصاً أزمة العام ١٩٢٩ أثبتت أن هذا الإقتصاد محدود مما دفع حكومات الدول إلى تغيير دورها في اللعبة الإقتصادية. وبالتالي وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحكومات تتدخل أكثر وأكثر في الحياة الإقتصادية حيث برز العالم الإقتصادي كينز بقوله «يتوجب على الدولة أن تتدخل حين تفشل الدورة الإقتصادية». إذا دور الدولة في الإقتصاد هو دور تشريعي، تنظيمي، رقابي إضافة إلى إعادة توزيع الثروات (مبدأ ظهر مع تمدد الإشتراكية في أوروبا). في هذا الإطار يرى الليبراليون أن دور الدولة هو دور «مشح للتنافسية» من خلال خلق إطار قانوني يسمح بتأمين عمل طبيعي للأسواق».

كيف يرى المشرع اللبناني «الإقتصاد الحر» بقوله «النظام الإقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة»؟ بالطبع هذا الأمر يحتاج إلى كتاب لنشر هذه الرؤية، لكن أبسط ما يمكن قوله هو أنه كان يمتلك الرؤية السائدة في ذلك الوقت وهي حرية النشاط الإقتصادي مع دور تشريعي، تنظيمي، ورقابي للدولة إضافة إلى إعادة توزيع الثروات.

بوتين يشدد على ضرورة عودة اللاجئين السوريين وتركيا تعترض على ٦ مرشحين للجنة صياغة دستور سوريا



لقاء بوتين وأردوغان على هامش قمة التعاون وبناء الثقة في آسيا

وعن مشاركة العسكريين الشيشان في عمليات حفظ السلام في المناطق السورية المحررة والخسائر البشرية فيها، أفاد قاروف بمقتل عسكري شيشاني واحد أثناء هذه العمليات.

تركيا تعترض على ٦ أسماء

على صعيد آخر، قال وزير الخارجية التركي، مولود تشاوش أوغلو، إن بلاده تعترض على أسماء ٦ أشخاص في قائمة المرشحين لصياغة دستور جديد لسوريا.

وأضاف أوغلو لوكالة «الأناتولول»: «هناك مشكلة في ٦ أشخاص عن لائحة المجتمع المدني، فهؤلاء لا يمثلون المجتمع المدني»، وأكد أن من بين هؤلاء الستة، رئيساً سابقاً للبنك المركزي السوري، ورئيس حزب، ونائباً عاماً، دون أن يحدد التفاصيل، منوها بأن الأمم المتحدة وتركيا تعترضان على أسماء هؤلاء.

الروسية ضد الإرهابيين في إدلب بسوريا.

وقال قاروف في حديث لوكالة «انترفاكس»: «أعتقد أن أي انقطاعات وفواصل في مكافحة الإرهاب أمر مستحيل. وفي سوريا وجهت القوات الجوية الفضائية الروسية ضربة ساحقة على دولة إبليس التي تم إنشاؤها للإطاحة بنظام الأسد وتقسيم سوريا وجرد بلدان المنطقة إلى نزاعات عسكرية طويلة الأمد يمكن أن تتحول إلى نزاعات عالية في أي لحظة».

وأتهم قاروف الدول الغربية بأن «سياساتها تطلبت عملية القضاء على الإرهابيين في إدلب»، وأضاف: «عندما ظهرت هناك إمكانية حقيقية للقضاء على مراكز الإرهاب، بدأت الدول الغربية الرئيسية الحديث عن «جماعات» ما معتدلة في إدلب، الأمر الذي أطل عملية القضاء على الإرهاب وقاعدته المالية».

وتابع: «حتى اليوم يوجد هناك الآلاف من الإرهابيين في إدلب، وهم يطلقون بشكل نظامي النار على مطار حميميم الروسي والمنشآت الأخرى»، وأوضح: «إننا نذكر على سبيل مثال مكافحة الإرهاب في الشيشان بأن السياسة الغربية كانوا يبدون دائماً بتصريحات تعطي الإرهابيين أملاً بالدعم والمساعدة من الخارج. كما كنا نسمع دعوات لتقسيم الشيشان إلى جزئين وتقديم المناطق الجبلية من الشيشان للإرهابيين».

وشدد على ضرورة القضاء على «كل مركز للإرهابيين، وإلا فلا يمكن التنبؤ بعواقب أعمال الإرهابيين في كل أنحاء العالم».

أكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على ضرورة عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، مشيراً إلى أن الحكومة السورية تسيطر على معظم أراضي البلاد.

ودعا الرئيس الروسي في كلمة ألقاها أمس بقمة «التعاون وبناء الثقة في آسيا» المنعقدة في العاصمة الطاجيكية دوشنبه، إلى ضرورة تنشيط عمل اللجنة الدستورية السورية لتمارس مهامها. وأكد بوتين على أهمية التعاون بين الدول المشاركة في قمة «التعاون وبناء الثقة في آسيا» لحل القضايا المتعلقة بتعزيز الاستقرار.

كما تطرق الرئيس الروسي في كلمته إلى مكافحة الإرهاب، داعياً إلى مواصلة العمل على كشف التنظيمات الإرهابية والقضاء على الأفكار المتطرفة، وتخفيف مصادر تمويل الإرهاب، ومنع وصول الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى إلى أيدي الإرهابيين.

وحت بوتين في كلمته جميع أطراف الاتفاق النووي مع إيران على الاستمرار بالتزاماتهم، وقال: «الكل قلق بشأن الاتفاق النووي، وانسحاب الولايات المتحدة أثر بشكل فعلي على نظام منع انتشار الأسلحة وعقد تنفيذ الاتفاق وأثر بشكل فعلي على نظام حظر انتشار الأسلحة».

لقاء قصير بين بوتين وأردوغان

هذا وأجرى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب أردوغان، لقاء قصيراً قبيل انطلاق قمة التعاون وبناء الثقة في آسيا، وإفاد الناطق باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، في حديث لوكالة «انترفاكس» أن الرئيسين أجريا حواراً قصيراً استغرق عدة دقائق، دون تقديم أي تفاصيل أخرى، مضيفاً أن وزيراً خارجية البلدين شاركوا أيضاً في اللقاء.

قاروف يدعو للقضاء على الإرهابيين في ادلب بسوريا

وأعلن رئيس جمهورية الشيشان الروسية، رمضان قاروف، أنه يؤيد أعمال القوات السورية الحكومية والقوات الجوية

الإمارات عن هجوم الناقلات : لا أدلة كافية لإدانة دولة محدّدة



كشف وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد أن التحقيقات بشأن الهجوم على ناقلات نفط تشير إلى أنها عملية تفجير من خارج السفينة تحت مستوى المياه وتمت عبر عملية منضبطة تدل على دولة.

وقال الوزير أمس خلال مؤتمر صحفي مع وزيرة خارجية بلغاريا إيكاترينا زاهاريفا في بلغاريا: «التقنية التي تم استخدامها في الهجوم على ناقلات النفط قبالة سواحل الإمارات غير موجودة عند جماعات خارجة عن القانون، بل هذه عملية منضبطة تقوم بها دولة».

وتابع الوزير قائلاً: «إلى الآن لم نقرر أن هناك أدلة كافية تشير إلى دولة محددة في ما يتعلق بالهجوم على ناقلات النفط قبالة السواحل الإماراتية». ودعا المجتمع الدولي إلى التعاون من أجل تأمين الملاحة الدولية وتأمين وصول الطاقة.

وشدد بن زايد على ضرورة أن يعمل الجميع لتجنيب المنطقة التصعيد وإعطاء فرصة لصوت الحكمة، موضحاً أنه من الخطأ عدم مشاركة دول المنطقة في الاتفاق النووي السابق مع إيران، مشيراً إلى «أن هناك أصوات تخلف وتطرف تريد أن تنظر للماضي ولا تريد أن تنظر إلى المستقبل»، ولفت إلى «ضرورة أن تكون تدفقات النفط من المنطقة آمنة وطبيعية من أجل استقرار الإقتصاد العالمي».